



## المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ فِي دِيْوَانِ الشَّرِيفِ المُرْتَضَى (دِرَاسَةٌ وَصَفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

الدكتور أسامة خالد حمّاد  
أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية بكلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

الدكتور خالد موسى أبو العلا  
دكتوراه في النحو والصرف، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين  
البريد الإلكتروني: [khalid.290b@gmail.com](mailto:khalid.290b@gmail.com)

### المُلخَص

تتناول البحث المفعول المطلق في شعر الشريف المرتضى، وعرض كلام النحاة على أحكامه تفصيلاً، وخلافهم في بعض المسائل المتعلقة بهذا الباب، واستقصى الباحثان أمثلة المفعول المطلق في ديوان المرتضى، وصوره في التركيب، وأغراضه التي وردت أمثلة لها جميعاً في ديوان المرتضى؛ إذ جاء مؤكداً، ومبيناً للنوع، وللعدد، ونائباً عن فعله، وبهذا استوفى أغراض المفعول المطلق جميعاً.

كما استقرأ الباحثان ما ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، وهي سبعةٌ من نُوَابِ المصدر، وهي: صفة المصدر، ونوعه، ومرادفه، وما أضيف إليه، وآلته، ومشاركه في الاشتقاق، وهو اسم المصدر، وكلمة (مرة)، ولم يرد ثلاثة من نوابه، وهي: العدد، والإشارة إليه، وضميره العائد عليه.

وقد زخر شعر المرتضى بنماذجٍ كثيرةٍ على المفعول المطلق، وعلى صورٍ مختلفةٍ من حيث الوظيفة، وطبيعة العامل، وحكمه من حيث الذكر والحذف.

وخلصت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج، من أهمّها: استيفاء المرتضى جميع صور المفعول المطلق التي تكلم عليها النحاة، واشتمال شعره على مسائلٍ خلافيةٍ متصلةٍ بهذا الباب، كمسألة عمل الفعل في مصدرين، وعلى شواهدٍ اختلفت النحاة في تخريجها.

الكلمات المفتاحية: المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، دِيْوَانِ الشَّرِيفِ المُرْتَضَى، شعر الشريف المرتضى.



## The Cognate Accusative in the Diwan of Al-Shareef Al Mortada (A Descriptive Analytical Study)

**Dr. Osama Khaled Hammad**

Associate Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language,  
Faculty of Arts, The Islamic University of Gaza, Palestine

**Dr. Khaled Musa Abu Al-Ela**

PhD in grammar and morphology, teacher in the Gaza Strip, Gaza, Palestine

Email: [khalid.290b@gmail.com](mailto:khalid.290b@gmail.com)

### ABSTRACT

The Cognate Accusative in the Diwan of Al Shareef Al Mortada: A Descriptive - Analytic Study.

The research talks about the absolute object in Shareef Al Mortada's poetry, Presenting the words of the grammarians to its provisions in detail, and they differ on some issues related to this act. The two researchers abstract absolute object examples in Shareef Al Mortada's diwan, its forms in composition, and its objectives that have all examples in Mortada's diwan. So it comes as emphasizing, indicating type, number, and a substitute for its action, thus fulfilling all the purposes of the absolute object.

The researchers also explore what represented the infinitive in the accusative on the absolute object, which is seven of the infinitive deputies, which are: the infinitive adjective, its type, its synonym, what was added to it, its instrument, and its participant in the derivation, which is the infinitive name, and the word (once). Three of the deputies do not appear, which are: the number, the reference to it, and its pronoun returning to it.

Mortada's poetry is full of examples of the absolute object, and its different forms according to its work, the nature of the worker, and its rule in terms of mention and deletion.

The applied study ends with a group of results, the most important of them: Al Mortada completed all the forms of the absolute object that the grammarians spoke about, and his poetry included controversial issues related to this section, such as the issue of the action of the verb in two sources, and on the pieces of evidence that the grammarians differed in their extraction.

**Keywords:** absolute object, the collection of Sharif al-Murtada, the poetry of Sharif al-Murtada.



## تقديم

المفاعيل عند النحاة خمسة: المفعول المطلق، المفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وجميعها قيد للفعل سوى المفعول المطلق؛ إذ قد يكون الفعل مُطلقاً بلا قيد، وقد يكون مُعَيَّداً بشيء وقع عليه، أو بعلّة وقوعه، أو بزمان وقوعه، أو بمكانه، أو بشيءٍ صاحب وقوعه. لكنّ المفعول المطلق يتميّز عن بقية المفاعيل بأنه ليس قيداً على الفعل؛ لأنه هو الفعل حقيقةً، والشيء لا يُقَيّد بنفسه، بل بشيءٍ خارج عنه، ولهذا لم يقيد النحاة بشبه جملة كبقية المفاعيل، وهو المفعول الحقيقي عندهم.

والدافع وراء هذا البحث تناول أحكام المفعول المطلق عند النحاة، والوقوف عند أمثلتها في ديوان الشريف المرتضى، وبيان صورها في التركيب، وأحكامها عند النحاة، وتحليلها.

## تمهيد

**الشريف المرتضى:** هو أبو القاسم علي بن الطاهر ذي المناقب أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(1)</sup>.

كانت ولادة الشريف المرتضى في سنة خمس وخمسين وثلاث مائة هجرية، وتوفي يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وأربع مائة هجرية ببغداد، ودُفن في داره<sup>(2)</sup>. وكان الشريف المرتضى من كبار العلماء في العالم الإسلامي، ولقبه بهاء الدولة البويهية<sup>(3)</sup> بلقب ذي المجدين ولقب أخاه الأصغر الشريف الرضي بذي الحسين<sup>(4)</sup>.

اشتهر الشريف المرتضى بصلوحيته في علم الكلام والأدب والشعر، وله تصانيف كثيرة يميل فيها إلى آل البيت، الذي ينتمي هو نفسه إليهم، وله مقالة في أصول الدين، وله ديوان شعر كبير، وإذا وصف الطيف أجاد فيه، وقد استعمله في كثير من المواضع، وله كتاب نهج البلاغة، وكتاب الغرر والدرر، وهي مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب، تكلم فيها عن النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدل على فضل كبير، وتبحر في هذا العلم<sup>(5)</sup>.

## المبحث الأول: المفعول المطلق

المفعول المطلق هو اسم يؤتى به لتأكيد عامله، أو لبيان نوعه، أو عدده، ولا يكون خبراً أو حالاً، فنقول:

ضربته ضرباً، وضرب الأمير، وضربتني، خلافاً لقولك: ضربك ضرب أليم، وقول الله تعالى: **وَلِيٌّ مُّدِيرٌ**<sup>(6)</sup>.

وإنما سُمّي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه المفعول الحقيقي للفاعل، بخلاف بقية المفاعيل؛ لأن إطلاق مصطلح المفعول عليها هو باعتبار لصوق الفعل به، أو له، أو فيه، أو معه، فهذا كانت مقيدة بالجار خلافاً له<sup>(7)</sup>، ويسميه النحاة أيضاً بالحدث، والحدثان، والمعاني، والفعل<sup>(8)</sup>.

## المقصد الأول: عامله

ناصرب المفعول المطلق إمّا فعل، كقوله تعالى: **وَمَا بَدَلُوا تَبَدُّلاً**<sup>(9)</sup>، وإمّا وصف، كقوله تعالى:

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (ج3/313).

(2) المصدر السابق، ص316.

(3) الملك البويهية بهاء الدولة بن عضد الدولة بن ركن الدولة أبي الحسن بن بويه وكان يكنى بأبي نصر، هو أحد ملوك الدولة البويهية التي أخضعت الخلافة العباسية، توفي عام ثلاثة وأربع مائة؛ أي: بعد الشريف الرضي بأربعة أعوام، ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج24/74)؛ الزركلي، الأعلام (ج2/75).

(4) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ج15/115).

(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (ج3/313، 314).

(6) [النمل:10]؛ ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/181)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/490).

(7) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص292)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج1/467).

(8) ابن الأثير، البديع في علم العربية (ج1/122).

(9) [الأحزاب:23].



وَالَّذِيكَ دَرَوًا<sup>(1)</sup>، ونحو: أنتَ مطلوبٌ طلبًا، أو مصدرٌ مثله، كما في قوله تعالى: فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا<sup>(2)</sup>، ونحو: عجبْتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ضربًا<sup>(3)</sup>.

ومن مجيء العامل فعلاً قول المرتضى (من مجزوء الكامل):  
وَطَوَّئْتُهُمْ طَمَّ طَمَّ الْبُيُورِ دَلَّهُمْ قَبِيْرٌ مُظْلِمٌ اَتَاتُ<sup>(4)</sup>

الشاهد: (وَطَوَّئْتُهُمْ طَمَّ الْبُيُورِ). وجه الاستشهاد: مجيء عامل المفعول المطلق فعلاً مشتقاً منه؛ إذ إنَّ المصدر أصل للفعل.

ومن مجيئه مصدرًا مثله لفظاً ومعنى قوله (من الكامل):  
مَا نَافِعُ جِدِّي إِلى أَمَدٍ جِدَّ الْفَتَى وَقَدِ اتَّسَوَى الْجَدُّ<sup>(5)</sup>

الشاهد: (ما نافعٌ جدِّي جدَّ الفتى). وجه الاستشهاد: مجيء عامل المفعول المطلق مصدرًا موافقاً له لفظاً ومعنى، ومنع الجرَمي (ت225هـ) إعمال المصدر في آخر، وهو مردود بالآية وبالسمع<sup>(6)</sup>.

ومن مجيئه مصدرًا معنًى لا لفظاً قوله (من الطويل):  
وَتُرْكُزُ سُمْرُ الْهَيْدِ مِنْ بَعْدِ خَرْقِهَا نُحُورَ الْعِدَا طَعْنًا وَقَضَّ خِتَامَهَا<sup>(7)</sup>

الشاهد: (مِنْ بَعْدِ خَرْقِهَا نُحُورَ الْعِدَا طَعْنًا). وجه الاستشهاد: مجيء عامل المفعول المطلق مصدرًا معنًى لا لفظاً، وذلك قوله: (خرقها طعنًا)؛ أي: من بعد خرقها خرقًا بالطعن، ثم قام (طعنًا) مقام المصدر.

ومن مجيء عامل المفعول المطلق وصفاً موافقاً له لفظاً ومعنى قوله (من البسيط):  
لَا تَأْمَنَنَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ مُعْمِضَةً إِعْمَاضَ لَيْثٍ مِنَ الأُرُوحِ مُمْتَارٍ<sup>(8)</sup>

الشاهد: (مُعْمِضَةً إِعْمَاضَ لَيْثٍ). وجه الاستشهاد: مجيء عامل المفعول المطلق وصفاً مشتقاً منه، وهو قوله: (مُعْمِضَةً)، وهو اسم فاعل عمل فعله معتمداً على ذي الحال.

وقوله أيضاً (من المتقارب):  
وَأُنْبِتَ عَلَى ظَهْرِ مَجْدُولَةٍ مِنْ الشَّدِّ وَالطَّرْدِ جَذْلَ الْعِنَانِ<sup>(9)</sup>

فقال: (مَجْدُولَةٍ جَذْلَ الْعِنَانِ)، فجاء العامل من مادته، فانصبب المصدر به.  
ومن مجيء عامل المفعول المطلق وصفاً موافقاً له معنًى لا لفظاً قوله (من الكامل):

فَتَعَزَّرَ بِالبَاقِي عَنِ الْفَانِي رَدًى وَبِمَنْ تَوَى وَلَهُ الْهَوَى عَمَّنْ خِلا<sup>(10)</sup>

فقال: (الفاني رَدًى)، فجاء الوصف (الفاني) عاملاً للمفعول المطلق، وموافقاً له في المعنى لا في اللفظ، فعلى ذلك قوله: (رَدًى) مصدر ناب عن الوصف في الانتصاب على المفعول المطلق؛ لأنَّ عامله من مادة مرادفه.

(1) [الذاريات: 1].

(2) [الإسراء: 63].

(3) السبوطي، همع الهوامع (ج97/2).

(4) ديوان الشريف المرتضى (ج189/1).

(5) المصدر السابق، ص338، والجَدُّ: الاجتهاد، والجَدُّ: الحظ.

(6) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج491/1).

(7) ديوان الشريف المرتضى (ج373/3).

(8) المصدر السابق، ج106/2، والممتار: المتزود.

(9) المصدر نفسه، ج453/3، والمجدولة؛ أي: المفتولة، وهي صفة للفرس.

(10) المصدر نفسه، ص38.



**المقصد الثاني: حكم المفعول المطلق من حيث التنثية والجمع**  
الأصل أن المفعول المطلق هو مصدر الفعل العامل، وهذا المصدر إذا كان للتأكيد المحض، فلا يصح فيه التنثية ولا الجمع؛ لأنه كالفعل، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع، وكذلك ما في معنى الفعل، أما إذا كان لبيان العدد، فلا خلاف في جواز تنثيته وجمعه، نحو: قمتُ قومةً أو قومتين أو قوماتٍ كثيرة، وضربتُ زيداً ضربةً أو ضربتين أو ضرباتٍ، وأما إذا كان لبيان النوع، فهذا فيه خلاف على قولين، أحدهما: جواز المسألة قياساً، نحو: ضربتُهُ ضربين ضرباً شديداً وضرباً خفيفاً وضروباً مختلفة، وغسلته غسلين غسلًا عنيفاً وغسلًا رقيقاً، والقول الآخر: منع المسألة، وما ورد من ذلك في كلام العرب يُحفظ ولا يُقاس عليه<sup>(1)</sup>.

وقد ورد المصدر النوعي مجموعاً في قول المرتضى (من الطويل):  
يَظُنُّ رِجَالٌ بِي ظَنُونًا شَنِيبَةً وَكَمْ أَخْفَقَتْ مِمَّنْ يَظُنُّ ظَنُونٌ<sup>(2)</sup>

الشاهد: (يَظُنُّ رِجَالٌ بِي ظَنُونًا شَنِيبَةً). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر النوعي مُكسراً، وهذا جائزٌ عند فريقٍ من النحاة إذا اختلفت أنواعه<sup>(3)</sup>، ونظير ذلك قوله تعالى: وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا<sup>(4)</sup>.

وورد اسم المصدر النوعي مجموعاً في قوله (من الوافر):  
وَأَسْعَدَكَ الْإِلَهَ بِكُلِّ يَوْمٍ سَعُودًا لَا تُحِطُ بِهِ مِنْ أَرَارٍ<sup>(5)</sup>

فقال: (أَسْعَدَكَ الْإِلَهَ سَعُودًا)، و(سعود) جمع (سعد)، وهو مصدر (سعد يسعد)، فعلى ذلك قوله: (سعوداً) اسم مصدر مشارك للفعل (أسعد) في مادته، ونائب عن مصدره (إسعاد) في الوظيفة، وهو مجموع؛ لأنه جنس اختلفت أنواعه.

**المقصد الثالث: أغراض المفعول المطلق في الكلام**  
للمفعول المطلق في التركيب أغراض ثلاثة: توكيد الفعل، نحو: قعدتُ قعوداً، وقمتُ قياماً، وبيان النوع، نحو: جالسُ جُلساً طويلاً، وقمتُ قياماً حسناً، والعدد، نحو: قعدتُ قعدتين، وقمتُ قومتين، وضربتُ ثلاثَ ضرباتٍ<sup>(6)</sup>.

ضرباتٍ<sup>(6)</sup>  
وزاد بعض العلماء غرضاً رابعاً، وهو النيابة عن الفعل، نحو: صبراً على الأهوال<sup>(7)</sup>. وأميل إلى ذلك؛ إذ ليس الغرض منه هنا التأكيد، وإلا لامتنع حذف العامل؛ لأنَّ الحذف مُنافٍ للتأكيد، فعلى ذلك قولك: صبراً على الأهوال معناه: اصبرْ على الأهوال.

وزاد آخرون غرضين آخرين، أحدهما: وقوع المصدر حالاً، نحو: أتيتُهُ ركضاً، والتقدير: أتيتُهُ راکضاً، والآخر: بيان الهيئة أو الحالة، نحو: القعدة، والجلسة<sup>(8)</sup>.

فاللفظ الذي يدلُّ على هيئة المصدر المحذوف ينوب عنه، كقولك: مشى مشية الأسد، ووثب وثبة النمر؛ لأنَّ (مشية) و(وثبة) تدلان على نوع من الهيئة التي يكون عليها المصدر، وعلى ذلك هي نائبة عنه<sup>(9)</sup>.

وفي ديوان المرتضى جاء المفعول المطلق بأغراضه المتنوعة، وذلك على النحو الآتي:  
1- تأكيد العامل: ورد المصدر مؤكداً لعامله في قول المرتضى مُتَغزلاً (من الوافر):

يَمِيلُ إِلَيْكَ مِنْ كَلْفٍ وَلَكِنْ إِلَى مَنْ لَا يَمِيلُ إِلَيْهِ مَيْلًا<sup>(10)</sup>

الشاهد: (لا يميلُ إِلَيْهِ مَيْلًا). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر (مَيْلًا) لتأكيد عامله، وهو الفعل المنفي (يميلُ)،

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/230-232).

(2) ديوان الشريف المرتضى (ج419/3)، وشنينة؛ أي: بغيضة (اسم مفعول).

(3) أبو حيان، التذليل والتكميل (ج152/7).

(4) [الأحزاب: 10].

(5) ديوان الشريف المرتضى (ج419/3)، وشنينة؛ أي: بغيضة (اسم مفعول).

(6) ابن جني، اللمع في العربية (ص48).

(7) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص256).

(8) ابن الخباز، توجيه اللمع (ص168).

(9) حسن، النحو الوافي (ج218/2).

(10) ديوان الشريف المرتضى (ج39/3).



فعلى ذلك قوله: (مَيْلاً) مفعول مطلق منصوب.  
وقوله أيضاً (من المجتث):  
قَوْلٌ لِقَوْلٍ خِفَافٌ أَوْ يَخْدُنُ بِالظَّعْمِ وَخُدَا(1)

فقوله: (وَخُدَا) مفعول مطلق؛ لأنه مصدر مؤكد لعامله، وهو الفعل (يَخْدُنُ).  
2- بيان نوع العامل: يكون المصدر النوعي مبيئاً للنوع بالصفة، كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا، أو بالإضافة، كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ، أو بالإشارة، كقولك: ضَرَبْتُ ذَلِكَ الضَّرْبَ، أو باللام التي للعهد، كقولك: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ؛ أي: ضربت الضَّرْبَ المعهود(2).  
وقد ورد المصدر النوعي في ديوان المرتضى على صورتين:  
أ- مضافاً: كقول المرتضى (من الطويل):

يُقَادُ الْفَتَى قَوْدَ الْجَنِيْبِ إِلَى الرَّدَى وَمَا قَادَهُ مِنْهُ الْمُغَارُ الْمُقْتَلُ(3)

الشاهد: (يُقَادُ الْفَتَى قَوْدَ الْجَنِيْبِ). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر (قَوْدَ) لبيان نوع عامله، وهو على صورة المضاف. وقوله أيضاً (من الوافر):  
وَفِي الْعَلْيَاءِ فَخْرُ الْمَلِكِ يَسْمُو سُمُوَ الْبَدْرِ فِي غُرْرِ اللَّيَالِي(4)

ب- موصوفاً: ومنه قول المرتضى في الرثاء (من البسيط):  
وَسِيْقَ سَوْقًا عَنِيْفًا غَيْرَ مُتْدِيْدٍ إِلَى آتِي نَبَشْتُهُهَا كَفَّ حَقَارِ(5)

الشاهد: (وَسِيْقَ سَوْقًا عَنِيْفًا). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر (سَوْقًا) لبيان نوع عامله، وهو على صورة الموصوف. وقوله أيضاً (من الوافر):  
فَدُمُ يَأْفَخْرُ مَلِكِ بَنِي بُؤْيِهِ دَوَامًا لَا تُرِيْدُ بِهِ زَوَالَا(6)

3- بيان العدد: ويأتي على ثلاث صور، إحداها: أن يكون مصدرًا مختومًا ببناء الوحدة، نحو: جَلَسْتُ جَلَسَةً، وقُمت قَوْمَةً، والثانية: أن يكون مختومًا بعلامة تثنية، نحو: ضربته ضربتين، أو علامة جمع، نحو: ضربته ضرباتٍ، والثالثة: أن يكون اسم عدد مُمَيَّزًا بمصدر، كقوله تعالى: فَأَجْلِدْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً(7).

ورد المصدر مبيئاً للعدد على الصورة الأولى في قول المرتضى (من الطويل):  
وَهَلْ كَرَعَتْ مِنْ ذَلِكَ الْحَيِّ كَرَعَةً فَقَدْ طَالَمَا شَرَّدَتْ عَنِّي كَرْبَا؟(8)

الشاهد: (وَهَلْ كَرَعَتْ مِنْ ذَلِكَ الْحَيِّ كَرَعَةً). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر (كَرَعَةً) لبيان عدد مرات وقوع عامله، وهو مصدر مرة مُنتَه ببناء الوحدة، فعلى ذلك هو مفعول مطلق منصوب.  
وتنوب كلمة (مَرَّةً) عن المصدر في بيان العدد، والانتصاب على المفعول المطلق، ومن ذلك قول المرتضى (من الطويل):

وَلِي هِمَّةٌ لَا تَحْمِلُ الضَّيْمَ مَرَّةً عَزَائِمُهَا فِي الْخَطْبِ جَيْشٌ عَرْمَرَمٌ(9)

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج3/306)، والقلاص: جمع القلوص، وهي الناقة الفتية، ويخدن؛ أي: يسرعن.

(2) الأزهرى، شرح الأزهريّة (ص38، 39).

(3) ديوان الشريف المرتضى (ج3/74)، والمغار: المفتول.

(4) المصدر السابق، ص145.

(5) المصدر نفسه، ج2/105.

(6) المصدر نفسه، ج3/25.

(7) [النور:4]؛ ابن الخباز، توجيه اللمع (ص168).

(8) ديوان الشريف المرتضى (ج1/43)، وكَرَعَتْ؛ أي: مدت أعناقها وتناولت الماء بفيها.

(9) المصدر السابق، ج3/287.





فقال: (لا تَحْمِلُ الضَّيْمَ مَرَّةً)، وأصل الكلام: لا تَحْمِلُ الضَّيْمَ حَمْلَةً، ثم نابت (مرة) عن المصدر (حَمْلَةً) في الدلالة على المرة والانتصاب على المفعول المطلق، ويجوز نصب (مرة) على الظرفية.

4- النيابة عن الفعل: ومنه قول المرتضى (من مجزوء الوافر):  
جَذَارًا يَا بَنِي الْإِشْفَاقِ قِي لَيْتَ الْغَابِثَ الْعِجَادِي (1)

الشاهد: (جَذَارًا يَا بَنِي الْإِشْفَاقِ). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر نائبًا عن الفعل، والمعنى: إِخْذَرُوا يَا بَنِي الْإِشْفَاقِ، وليس الغرض هنا التأكيد؛ لأنَّ العامل محذوف، والحذف مُنافٍ للتأكيد.  
ومنه أيضًا قوله (من الرجز):

نَهَضًا إِلَى الْعِزِّ فَمَنْ عَافَ الْقَذَى وَلَمْ يَهَبْ وَرَدَ الْجَمَامَ أَقْدَمًا (2)

فقال: (نَهَضًا) مصدر نائب عن الفعل، وتقدير الكلام: انْهَضُوا إِلَى الْعِزِّ، ولا يجوز أن يكون غرض المصدر هنا توكيد المعنى؛ لأنَّ العامل محذوف وجوبًا، والحذف مُنافٍ للتوكيد، وإنما غرضه النيابة عن الفعل.

5- وقوع المصدر حالًا: ومنه قول المرتضى (من المجتث):  
حَافً تَبَّ بِالْبَيْتِ جِئُوا وَإِيَّاهُ رَكُضًا وَشَدًّا (3)

فقال: (جِئُوا إِلَيْهِ رَكُضًا وَشَدًّا)؛ أي: راکضين وشادين، وهذا مذهب سيبويه، وذهب الأخفش والمبرد والكوفيون إلى كونه مفعولًا مطلقًا، ثم اختلفوا في العامل؛ فناصره مُقَدَّرٌ من لفظه عند الأخفش والمبرد، وهو الفعل المُتَقَدِّمُ عند الكوفيين (4).

وبذلك يكون تقدير الكلام في البيت على مذهب الأخفش والمبرد: جِئُوا إِلَيْهِ يركضون رَكُضًا، وعلى مذهب الكوفيين: ركضوا إِلَيْهِ رَكُضًا.

6- بيان هيئة المصدر المحذوف: ومنه قول المرتضى (من الطويل):  
أَلَا قَالِبَسِ الْأَحْزَانَ لَيْسَةَ قَانِعٍ بِأَثْوَابِهِ لَا يَبْتَغِي أَنْ يُجِدَّهَا (5)

الشاهد: (قَالِبَسِ الْأَحْزَانَ لَيْسَةَ قَانِعٍ)، حيث دلَّ لفظ (لَيْسَةَ) على نوع من الهيئة يكون عليها المصدر، وعلى ذلك هو نائب عن المصدر الصريح المحذوف.

### المبحث الثاني: نَوَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ

الأصل مجيء المفعول المطلق من لفظ عامله ومعناه، فنقول: ضربتُ ضربًا، وقد ينوب عنه ما كان دالًّا عليه، وما يدلُّ عليه ضربان، أحدهما: ما أُضِيفَ إلى المصدر، كقولك: جَدَّ كُلُّ الْجَدِّ، والآخر: ما كان في معناه، كقولك: افرح الجد (6).

فعلى ذلك ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق صفتُه، ونوعه، ومرادفه، ومشاركه في الاشتقاق، وما أُضِيفَ إليه، وآلته، وعدده، والإشارة إليه، وضميره العائد عليه.

#### المقصد الأول: صفة المصدر

تجيء الصفة في كلام العرب نائبة عن المصدر، نحو: قُلْتُ لَكَ جَمِيلًا؛ أي: قولًا جميلًا، وضربتهُ جَبِيحًا؛ أي: ضربًا جَبِيحًا، ثم حُذِفَ الموصوف، ونابت الصفة منابه (7). ومن النماذج على نيابة الصفة عن المصدر:  
أ- قول المرتضى (من الطويل):

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج3/1/367).

(2) المصدر السابق، ج3/235.

(3) المصدر نفسه، ج1/306.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج9/44، 45).

(5) ديوان الشريف المرتضى (ج1/318).

(6) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص113).

(7) ابن الصائغ، اللحة في شرح الملح (ج1/350).



وَلَمَّا وَقَفْنَا بِالذَّيَارِ الَّتِي خَلَّتْ بَكَيْنًا عَلَي سُكَّانِهِنَّ طَوِيلًا (1)

الشاهد: (بَكَيْنًا عَلَي سُكَّانِهِنَّ طَوِيلًا). وجه الاستشهاد: نيابة الصفة (طَوِيلًا) عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، وأصل الكلام: بَكَيْنًا عَلَي سُكَّانِهِنَّ بِكَاءً طَوِيلًا، ثم حُذِفَ الموصوف، ونابت الصفة منابه. ويجوز نصب (طَوِيلًا) على أنه مفعول فيه، وتقدير الكلام: بَكَيْنًا عَلَي سُكَّانِهِنَّ وَقْتًا طَوِيلًا، أو زَمَنًا طَوِيلًا. ب- قوله في السعي لنيل حقوقه (من المنسرح):

تَنْصَاعٌ مِثْلَ النَّعَامِ جَافِلَةٌ تَنْتَرِكُ أَقْصَى مُرَادِهَا كَثِيرًا (2)

الشاهد: (تَنْصَاعٌ مِثْلَ النَّعَامِ). وجه الاستشهاد: نيابة الصفة (مِثْلَ) عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، والأصل: تَنْصَاعٌ أَنْصِياعًا مِثْلَ أَنْصِياعِ النَّعَامِ. ت- قوله (من الرجز):

إِنْ قَطَعْتَنِي عِائِي عَنْ قِصْدِي وَصَدَدْتَنِي الزَّمَانَ أَيَّ صَدَدٌ

عَنْ مِشْيَتِي وَخَبَبِي وَشَدِي فَإِنِّي لِحَاضِرٌ بِوُدِّي (3)

الشاهد: (وَصَدَدْتَنِي الزَّمَانَ أَيَّ صَدَدٌ). وجه الاستشهاد: نيابة الصفة (أَيَّ الكَمَالِيَّةِ) عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، والأصل: وَصَدَدْتَنِي الزَّمَانَ صَدَدًا أَيَّ صَدَدٌ؛ أَي: صَدَدْتَنِي صَدَدًا عَظِيمًا أو نَحْوَ ذَلِكَ. ومثله قوله (من البسيط):

مَنْ لِكِتَابِ خُرْسَا غَيْرَ نَاطِقَةٍ يُجَلِّجِلُ الطَّعْنَ فِيهَا أَيَّ جَلْجَالٍ (4)

فقال: (يُجَلِّجِلُ الطَّعْنَ فِيهَا أَيَّ جَلْجَالٍ)، وأصل الكلام: يُجَلِّجِلُ الطَّعْنَ فِيهَا جَلْجَالًا أَيَّ جَلْجَالًا شديدًا أو عظيمًا، و(جَلْجَالٍ) مصدر الرباعي المُكْرَّر، وبعض العرب يفتح فاءه، وقياسه بكسر الفاء أو بإضافة تاء المصدر على بنائه<sup>(5)</sup>.

#### المقصد الثاني: نوع المصدر

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما كان نوعًا منه، نحو: رجع القهقري، وقعد القرفصاء؛ أي: رجع الرجوع القهقري، وقعد القعدة القرفصاء، ثم حُذِفَ المصدر وأقيم مقامه كلمة تدل على نوع من أنواعه<sup>(6)</sup>.

ومن الشواهد على ذلك في ديوان المرتضى:

أ- قول المرتضى (من الطويل):

أَفِي الْحَقِّ أَنْ نَمَشِي الضَّرَاءَ وَأَنْتُمْ تَدَبِّبُونَ مِنْ خَلْفِي ذِيَبِ الدَّعَامِصِ؟ (7)

الشاهد: (نَمَشِي الضَّرَاءَ). وجه الاستشهاد: مجيء (الضَّرَاءَ) نائبًا عن المصدر؛ لأنَّ أصل الكلام: نَمَشِي مَشْيَ الضَّرَاءِ، ثم حُذِفَ المصدر، وناب عنه نوعه؛ لأنَّ (الضَّرَاءَ) ضربٌ من فعله الذي أخذ منه. ب- قوله (من المجتث):

خُذْ مِلءَ كَفَيْكَ مِنْ عَا مِ مِكَ الَّذِي جَاءَ رِقْدًا (8)

الشاهد: (خُذْ مِلءَ كَفَيْكَ). وجه الاستشهاد: مجيء (مِلءَ) نائبًا عن المصدر؛ لأنَّ أصل الكلام: خُذْ أَخْذًا مِلءَ كَفَيْكَ، ثم حُذِفَ المصدر، وناب عنه نوعه.

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج3/31).

(2) ديوان الشريف المرتضى (ج38/1).

(3) المصدر السابق، ص391.

(4) المصدر نفسه، ج3/134.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج3/231).

(6) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/496).

(7) ديوان الشريف المرتضى (ج2/193)، والضَّرَاءُ: الخفاء؛ أي: الاستخفاء بالمشي، والدعاصص: جمع دُعَمُوص، وهي دودة دودة مائية سوداء.

(8) المصدر السابق، ج1/309.





**مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

[www.jalhss.com](http://www.jalhss.com)

Volume (89) March 2023

العدد (89) مارس 2023





**المقصد الثالث: مُرادِف المصدر**  
ينوب عن المصدر ما كان في معناه، نحو: أحببته مَقَّةً، وشَنِنته بُغْضًا، وفرحتُ جَدَلًا، وذهبتُ انطلاقًا، وجلسْتُ قعودًا، واليْتُ حَلْفًا<sup>(1)</sup>.

ومن الأمثلة على هذا الأسلوب في ديوان المرتضى:

أ- قول الشريف المرتضى (من الطويل):  
رَجَعْتُمْ عَنِ الْقَصْدِ الْمُبِينِ تَنَاقُصًا      وَحُلُوتُمْ عَنِ الْحَقِّ الْمُنِيرِ حُؤُولًا<sup>(2)</sup>

الشاهد: (رَجَعْتُمْ عَنِ الْقَصْدِ الْمُبِينِ تَنَاقُصًا). وجه الاستشهاد: مجيء المصدر (تَنَاقُصًا) نائبًا عن (الرجوع) في الانتصاب على المفعول المطلق؛ لأنَّ التَّنَاقُصَ بمعنى الرجوع، والأصل: رَجَعْتُمْ رُجوعًا، ثم حُذِفَ المصدر الأصيل، وناب عنه مصدر آخر يرادفه من جهة المعنى.  
ويجوز أن يُنصَبَ حالًا على تقدير: مُتَنَاقِصِينَ، أو بفعلٍ مُقَدَّر، والمعنى: تَنَاقِصْتُمْ تَنَاقُصًا.

ب- قوله (من الطويل):

رَضِيْتُ بِمَيْسُورِ الحُظِّ وَظِقْنَاعَةً      إِذَا امْتَدَّ فِي غِيِّ القِنَاعَةِ قَانِعًا<sup>(3)</sup>

فقال: (رَضِيْتُ قِنَاعَةً)، وأصل الكلام: رَضِيْتُ رَضًا أو رِضْوَانًا، ثم حُذِفَ المصدر الأصيل، وناب عنه مصدر آخر لا من لفظه، بل مرادف له في المعنى، وهو (قِنَاعَةً).

ت- قوله (من الطويل):

وَأَنْجَمْتُمْ لَيْلِي مَا عَلاوُنَ طَوَالِعًا      لِأَعْيُنِنَا حَتَّى هَبَطْنَ أَفْوُلًا<sup>(4)</sup>

فقال: هَبَطْنَ أَفْوُلًا، والأصل: هَبَطْنَ هُبُوطًا، ثم ناب عنه مرادفه في الانتصاب على المفعول المطلق، وهو قوله: (أَفْوُلًا).

#### المقصد الرابع: مُشَارِكُ المصدر في الاشتقاق

من نُزُوبِ المصدر ما شاركه في الاشتقاق، وهو ثلاثة أنواع، أحدها: اسم المصدر،

ك: أعطى عطاءً، واعتسل غسلًا، وتوضأ وضوءًا، والثاني: مصدرُ فعلٍ آخر، كقوله تعالى: وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ

تَبَتُّلًا<sup>(5)</sup>، والثالث: اسم العين، ومثَّل ابن هشام له بقول الله تعالى: وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا<sup>(6)</sup>.

وفي ديوان المرتضى ورد اسم المصدر نائبًا عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، وذلك في عشرة مواضع، منها:

أ- قول المرتضى (من الكامل):

يَسْتَرْجِعُ الْمُوهُوبَ رَجْعَ مُنَاقِشٍ      مِنْ بَعْدِ أَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً مُجَازِفًا<sup>(7)</sup>

الشاهد: (يَسْتَرْجِعُ الْمُوهُوبَ رَجْعَ مُنَاقِشٍ)، (أُعْطِيَ عَطَاءً مُجَازِفًا). وجه الاستشهاد: مجيء اسم المصدر في كلا الموضعين نائبًا عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، فقوله: (رَجْعَ) نائب عن (استرجاع)، و(عطاءً) نائب عن (إعطاء).

ب- قوله (من السريع):

وَمُسْتَرْقًا بِالْهَوَى رِقْقَةً      يَخَافُ طَوْلَ الدَّهْرِ أَنْ يُعْتَقَا<sup>(8)</sup>

(1) ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/184)؛ الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/228).

(2) ديوان الشريف المرتضى (ج3/52)، والحوول؛ أي: الميل.

(3) المصدر السابق، ج2/233، والقانع؛ أي: المتذلل.

(4) المصدر نفسه، ج3/51.

(5) [نوح:17].

(6) [المزمل:8]؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/495).

(7) ديوان الشريف المرتضى (ج2/333).

(8) المصدر السابق، ص372.



فقال: (وَمُسْتَرْقًا بِالْهَوَى رِقَّةً)، والأصل: مُسْتَرْقًا اسْتِرْقَافًا، ثم حُذِفَ المصدر الأصيل، وناب عنه اسم المصدر، فقال: مُسْتَرْقًا رِقَّةً.

وقد ورد مصدرٌ لفعلٍ آخرٍ نائباً عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، وذلك في قول المرتضى (من البسيط):

مَنْ لِلْمَكِيدَةِ حَكَّةٌ لَهُ لَتْبَأُ وَهُوَ تَحَكَّكَ الْقَلْبُ الْجَرَبِيُّ بِأَجْذَالٍ<sup>(1)</sup>

الشاهد: (حَكَّنَهُ تَحَكَّكَ الْقَلْبُ). وجه الاستشهاد: مجيء (تَحَكَّكَ)، وهو مصدر للفعل (تَحَكَّكَ) نائباً عن (الحَكَّ) الذي هو مصدر الفعل (حَكَّ)، و(تَحَكَّكَ) لا يُعَدُّ اسم مصدر للفعل (حَكَّ)؛ لزيادة حروفه على حروف مصدر هذا الفعل، واسم المصدر يجب أن تقل حروفه عن حروف المصدر.

المقصد الخامس: ما أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما دلَّ عليه بالإضافة، ك: ضربته بعضَ الضربِ، وقوله تعالى: فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ<sup>(2)</sup>، واشترط النحاة فيما أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ أن يكون هو المضاف إليه في المعنى، نحو: سِرْتُ كُلَّ السَّيْرِ، أو بعضه، نحو: سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ<sup>(3)</sup>؛ أي: أن يكون من الكلمات الدالة على العموم، أو على البعضية.

ومن النماذج على هذه المسألة:

أ- قول المرتضى يرثي أخته (من الكامل):

لَمْ يَمُضِ مَاضٍ بَانَ وَهُوَ مُحَمَّدٌ وَتَأَى أَشَدَّ النَّأْيِ وَهُوَ مُذَمَّمٌ<sup>(4)</sup>

الشاهد: (وَتَأَى أَشَدَّ النَّأْيِ). وجه الاستشهاد: انتصاب (أَشَدَّ) على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر؛ لأنه دلَّ على المصدر بإضافته إليه، وقد جعله صفة نائبة عن المصدر على تقدير: تَأَى تَأْيًا أَشَدَّ النَّأْيِ، ثم حُذِفَ المصدر، ونابت عنه الصفة (أَشَدَّ)؛ لأنه من جهة المعنى بعضُ المضاف إليه.

ب- قوله في الزهد وذم الدنيا (من الطويل):

وَلَوْ لَمْ تُنِلكُمْ كَارِهِيْنَ نَعِيْمَهَا لَمَا ضَرَكُمْ كُلَّ الْمَضْرَّةِ جَهْدَهَا<sup>(5)</sup>

الشاهد: (لَمَا ضَرَكُمْ كُلَّ الْمَضْرَّةِ جَهْدَهَا). وجه الاستشهاد: انتصاب (كُلَّ) على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر؛ لأنه دلَّ على المصدر بإضافته إليه، والتقدير: لَمَا ضَرَكُمْ مَضْرَّةً كُلَّ الْمَضْرَّةِ، و(المَضْرَّةُ) مصدرٌ ميميٌّ.

ت- قوله (من الخفيف):

وَشَتَيْتِ الظَّنُونِ يَحْدَرُ كُلُّ الْـ حِدْرٍ مِنْ خَلْفِهِ وَمِنْ قَدَامِهِ<sup>(6)</sup>

ث- قوله (من البسيط):

سَطَا عَلَى شَمْلِكُمْ يَوْمًا فَمَزَّقَهُ كُلَّ التَّمَرِّقِ نَبَوَاتٍ مِنَ الْغَيْرِ<sup>(7)</sup>

فقال: (فَمَزَّقَهُ كُلَّ التَّمَرِّقِ)، والأصل: مَزَّقَهُ تَمَرِّقًا، ثم حُذِفَ المصدر الأصيل، وناب منابه مصدر لفعل آخر، وهو (التَّمَرِّقِ)، ثم أُضِيفَ (كُلَّ) إليه، ودلَّت عليه، فصَحَّتْ نِيَابَتُهُ عَنْهُ.

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج3/134)، والقصص: النوق الفنية، والأجذال: الأوتاد تنصب للجري لتحتك بها.

(2) [النساء:129]؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/493-497).

(3) ابن عصفور، المقرب (ص210).

(4) ديوان الشريف المرتضى (ج3/280).

(5) المصدر السابق، ج1/344.

(6) المصدر نفسه، ج3/3729.

(7) المصدر نفسه، ج2/131، والنبوة: المصيبة، والغير: حوادث الدهر.



ومثل (كُلّ) ما يؤدّي معناها من الألفاظ الدالة على العموم، كالتكرات التي تفيد العموم؛ لوقوعها في سياق النفي أو شبهه، ومن ذلك قوله تعالى: **وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا** (1)؛ أي: لا تضروه بنوع من أنواع الضرر، أو شيئاً من الضرر (2). ومن الشواهد على ذلك قول المرتضى (من الوافر):  
دَعِيَ مَا لَا يَرُدُّ عَلَيْكَ شَيْئًا وَقَوْمِي فَأَنْظُرِي مَنِّي إِيَابِي (3)

الشاهد: (لا يَرُدُّ عَلَيْكَ شَيْئًا). وجه الاستشهاد: إنابة لفظ عموم عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، وهو (شَيْئًا)، والمعنى: لا يَرُدُّ عَلَيْكَ بنوع من أنواع الرَدِّ.

#### المقصد السادس: آلة المصدر

يجوز في الكلام إقامة الآلة مقام المصدر، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوَاطًا، وَرَشَقْتُهُ سَهْمًا؛ أي: ضربة سوطٍ ورشقة سهم، ولا يجوز هذا فيما لم يُعهد كونه آلة، نحو: ضربته خشبة، ورشقته حجرًا (4).

وقد أظهر ابن الوراق (ت381هـ) علة إقامة العرب آلة المصدر مقامه، فقال: "وَاعْلَمْ أَنَّ إِقَامَةَ الْآلَةِ مُقَامَ الْمَصْدَرِ جَائِزٌ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ فِيهِ الْإِخْتِصَارُ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوَاطًا وَإِحْدًا، دَلَّ ذِكْرُ السَّوْطِ عَلَى أَنَّ الضَّرْبَ بِهِ وَقَعَ، وَيَثْبُتُ وَيَجْمَعُ، فَتَكُونُ تَنْثِينُهُ وَجَمْعُهُ دَلَالَةً عَلَى الضَّرْبِ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا مِائَةَ سَوَاطٍ، فَالْمَعْنَى: مِائَةَ ضَرْبَةٍ بِسَوَاطٍ وَاحِدٍ" (5).

ومن إنابة الآلة عن المصدر قول المرتضى (من الرجز):

وَالرَّزْقُ يَأْتِيكَ لَمْ تَبْسُطْ لَهُ كَفًّا وَلَمْ تَسْعَ إِلَيْهِ قَدَمًا (6)

الشاهد: (وَلَمْ تَسْعَ إِلَيْهِ قَدَمًا). وجه الاستشهاد: إنابة آلة المصدر (قَدَمًا) عنه في الانتصاب على المفعول المطلق، وأصل الكلام: وَلَمْ تَسْعَ إِلَيْهِ سَعْيًا بَقَدَمٍ، ثم حُذِفَ المصدر وأقيمت آله مقامه اختصارًا؛ لدالاتها عليه، ويصح نصبها بنزع الخافض؛ أي: لَمْ تَسْعَ إِلَيْهِ بَقَدَمٍ.

ومن نواب المصدر أيضًا عدده، كقوله تعالى: **فَأَجِدُوهُمْ تَمْلِينَ جَلَدَةً**، وقولك: ضربته عشرين ضربة (7)،

والإشارة إليه، نحو: ضربته ذلك الضرب، وضمير المصدر العائد عليه، ومنه قوله تعالى: **فَاتِي أَعْدِيَهُ عَدَابًا لَّا**

**أَعْدِيَهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ** (8)، ولم يرد في ديوان المرتضى نماذج على المسائل الثلاثة الأخيرة.

### المبحث الثالث: حذف عامل المفعول المطلق

فصل النحاة الكلام على حذف عامل المفعول المطلق، وذلك على ثلاثة أحوال:

- 1- حذف ممتنع: وذلك إذا أتى المفعول المطلق لإفادة لتأكيد المعنى، إذ لا يصح في هذه الحالة الحذف؛ لأنَّ الحذف مُنافٍ للتأكيد، فإذا أتى لغير هذا الغرض، كان الحذف جائزًا أو واجبًا.
- 2- حذف جائز: وذلك إذا كان في الكلام دلالة عليه، إما قرينة حال، كقولك للصائم: صَوْمًا مُتَقَبَّلًا، والتقدير: صُمْتُ صَوْمًا مُتَقَبَّلًا، أو قرينة مقال، كقولك: سِيرًا سَرِيعًا، لمن قال: أَيِّ سَيْرٍ سِرْت؟ والتقدير: سِرْتُ سَيْرًا سَرِيعًا.
- 3- حذف واجب: وذلك إذا أُقيم المصدر مقام فعله العامل، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَضْرَبْتُ زَيْدًا؛ والمعنى: اضْرِبْ

(1) [التوبة:39].

(2) الجوجري، شرح شذور الذهب (ج2/427).

(3) ديوان الشريف المرتضى (ج1/150).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج7/155)؛ ارتشاف الضرب (ج3/1357).

(5) ابن الوراق، علل النحو (ص362).

(6) ديوان الشريف المرتضى (ج3/236).

(7) [النور:4]؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/174).

(8) [المائدة:115]؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/647).



زَيْدًا، وَأَتَضْرِبُ زَيْدًا، ثم صار المصدر بدلًا من الفعل<sup>(1)</sup>.  
وإذا أُقيم المصدرُ مقامَ فعله، فهو حينئذٍ نوعان:  
أ- مصدر لا فعل له، نحو: (يل)، و(ويج)، و(ويس)، و(بله)، فهذه المصادر لم يُسمع لها أفعالٌ في لغة العرب.  
ب- مصدر له فعل: ويصحُّ أن يقع فعله موقعه، لكن لا يصحُّ الجمع بينهما، وهو قسمان:  
- ما استعمل في الخبر: وفيه خمسة مواضع:  
الأول: مصادر مسموعة مطردة استعمالًا، تدلُّ القرائن على عاملها المحذوف، ومنه قولهم في مقام تذكّر النعمة:  
حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وفي مقام الشدة: صبرًا لا جزعًا، وفي مقام التعجب: عجبًا، وفي مقام الرضا: لا أفعل ذلك  
وكرامةً ومسرّةً، وفي الغضب: لأفعلن ذلك ورغمًا وهوانًا، ولا أفعله ولا كيدًا ولا همًّا.

الثاني: المصدر الواقع تفصيلًا لعاقبة متقدمة، ومن ذلك قوله تعالى: فَشَدُّوا أَوْثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَمَا فِدَاءً<sup>(2)</sup>.  
الثالث: المصدر النائب عن خبر اسم عين بتكرير، نحو: أنت سيرًا سيرًا، وإنما أنت سيرًا، فإذا لم يكن مُكرّرًا أو  
محصورًا، جاز ذكر عامله أو حذفه.  
الرابع: المصدر المؤكّد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، وسُمِّي بذلك؛ لأنه أكّد المعنى السابق،  
فكانه بمنزلة، نحو: له عليّ ألفٌ عُرفًا؛ أي: اعترافًا، والمؤكّد لغيره، وهو الواقع بعد جملة محتملة أكثر من معنى،  
ثم صارت نصًّا به، كقولهم: أنت ابني حقًا؛ لأنَّ (زيدٌ ابني) تحتل الحقيقة والمجاز، ثم أتى المصدر (حقًا) وأكّد  
المعنى المقصود.

الخامس: المصدر العلاجيّ التشبيهي بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، نحو: مررتُ برجل، فإذا له صوتٌ  
صوتٌ حمارٍ، فينتصب (صوتٌ حمارٍ) بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: يُصوتُ صوتَ حمارٍ، وكذلك نحو: له بكاءٌ  
بكاءٌ ذاتِ عُضلةٍ، وله صراخٌ صراخٌ التكلّي.  
- ما استعمل في الطلب: ويشمل الدعاء بخير، نحو: سفيًا، ورعيًا، أو بشرًا، نحو: بُعدًا، وجَدعًا، والأمر والنهي،  
نحو: قيامًا لا قعودًا، والاستفهام التوبيخي، نحو قولك لمن يتوانى: أتوانيًا وقد جدَّ قرناؤك<sup>(3)</sup>؟  
والاستفهام في هذه المسألة قد يكون للتوبيخ، كما في المثال المُتقدّم، وقولك: أجرأة على المعاصي؟ والتوجُّع أو  
التحسُّر، كقول الشاعر:

أَسْجُنًا وَقَنْطَرًا وَأَشْنِيَا قَا وَغَرْبَةً      وَنَأْيَ حَبِيْبٍ؟ إِنَّ ذَا لَعَظِيْمٌ<sup>(4)</sup>

والتعجب، كقول الشاعر:

أَشْوَقًا؟ وَلَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ      فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا<sup>(5)</sup>

وقد يكون مُقدّرًا، كقول الشاعر:

خُمُولًا وَهَمًّا أَلَا؟ وَغَيْرُكَ مَوْلَعٌ      بِنَدْبِيَّتِ أَرْكَانِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ<sup>(6)</sup>

والتقدير: أخمولًا، والاستفهام هنا توبيخي<sup>(7)</sup>.

وقد وردت أمثلة الحذف الواجب في ديوان المرتضى على النحو الآتي:  
أولًا- مصادر لا أفعال لها

ورد منها في شعر المرتضى مصدران، هما (ويج)، و(ويب)، أما المصدر (ويج) فقد ورد في قول المرتضى  
(من مجزوء الرمل):

(1) أبو حيان، منهج السالك (ج2/133).

(2) [محمد:4].

(3) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص194-197).

(4) البيت من الطويل، وهو لأبي فراس، ينظر: المستعصي، الدر الفريد وبيت القصيد (ج3/354).

(5) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، ينظر: الشريشي، شرح مقامات الحريري (ج3/32).

(6) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/188)؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/1371).

(7) (ج3/1371).

(7) الغلابي، جامع الدروس العربية (ج3/40).



وَيُوحِ أَهْلَ الْعِشْقِ فِي لُجْ ——— حِ عَزِيْرِ الْعُمُقِ طَاحُوا(1)

الشاهد: (وَيُوحِ أَهْلَ الْعِشْقِ)، فقوله: (وَيُوحِ) مفعول مطلق، ناصبه محذوف وجوباً، مُقَدَّرٌ من معناه؛ لأنه مصدر ليس له فعل.

وقد جمع الأزهري (ت905هـ) في شرحه على أوضح المسالك تقديرات العلماء لهذا الأسلوب، وذلك على النحو الآتي:

- تقدير الويل والويح بمعنى الحُزن، فقولك: ويل زيدٍ وويحَه؛ أي: أحزنَ اللهَ زيدًا وويله وويحه، وهو قول العكبري.

- تقديرهما بمعنى الهلاك، فالتقدير على ذلك: أهلك الله زيدًا وويلًا وويحًا، أو ويله وويحه، والمعنى: أهلكه الله إهلاكًا.

- تقدير (وَيْلٍ) بالعذاب والهلاك، و(وَيْحٍ) بالرحمة، فعلى ذلك تقدير الكلام: عَذَّبَهُ اللهُ وَيلاً أَوْ وَيْلَهُ؛ أي: عَذَّبَهُ تَعَذِّيبًا، ورحمه ويحًا أو ويحه؛ أي: رحمه رحمةً.

- تقدير (ويل) و(ويح) و(ويس) من لفظه، وهذا مذهب بعض البغداديين، وأنشد:

فَمَــــوا وَاوَالٌ وَلاَ وَاوَحٌ وَلاَ وَاوَسَ أَبــــوا هُنــــا د(2)

فاستدل بهذا الشاهد على أنَّ ناصب هذه المصادر مُقَدَّرٌ من لفظها(3)، وذكر المرادي أنَّ البيت مصنوع(4).

وذكر بعض النحاة وجهًا آخر، أنَّ هذه المصادر ونحوها منصوبةٌ على أنها مفعول به لا مفعول مطلق، وتقدير

الكلام: ألزمه الله وويلًا أو ويله، وألزمه ويحًا أو ويحه(5).

وقد أشار سيبويه إلى هذا الوجه وإن لم يُصرِّح(6)، وكلامه قد يحتمل هذا الوجه، وقد يحتمل الوجه الأول؛ لأنَّ الناصب مُقَدَّرٌ من معنى الفعل الذي نصب ويلًا لا من لفظه(7).

وأما المصدر (وَيْبٍ) فقد ورد في قوله (من مجزوء الكامل):

لا تُنْكَرِيــــهــــِ - وَيُــــبُّ غِيــــرُ كــــِ - فَهــــوَ لِلْجَهــــِ لــــاءِ غــــلُّ(8)

فقال: (وَيْبٌ غَيْرُك)، والمعنى: أهلكه الله وبيبا، أو أهلكه الله وبيبه؛ أي: أهلكه الله إهلاكًا(9).

ثانياً- مصادر لها أفعال: وهي قسمان: مصادر طلبية، ومصادر خبرية.

1- مصادر طلبية: ورد منها الدعاء، والأمر، والاستفهام. مثال الدعاء قول المرتضى (من البسيط):

بُعْدًا وَسُحْقًا لِقَوْمٍ لا جِفاظَ لَهُمْ كَنَزْتُ عِنْدَهُمْ وَدَا فَمَلُونِي(10)

فقوله: (بُعْدًا وَسُحْقًا) منصوب على المصدر بفعل محذوف وجوباً؛ أي: بَعُدُوا بُعْدًا، وَسُحِقُوا سُحْقًا، ويجوز التصريح بالفعل، ولكنه أسلوبٌ آخر فائدته التأكيد.

وقوله (من البسيط):

سَقَيْتُ لِقَلْبِي يَعْافُ الذَّلَّ ذِي أَنْفٍ العارُ فِي لَبِّهِ سِيَّانٍ وَالنَّارُ(11)

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج267/1)، ويح: كلمة للترحم والتوجع.

(2) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة، ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص360)؛ المرادي، شرح التسهيل (ص464)؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج500/1).

(3) المصدر السابق، ص500.

(4) المرادي، شرح التسهيل (ص464).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2095/4).

(6) سيبويه، الكتاب (ج310/1).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2095/4).

(8) ديوان الشريف المرتضى (ج79/3)، ويب: ويل، والغُلُّ: القيد.

(9) حسن، النحو الوافي (ج231/2).

(10) ديوان الشريف المرتضى (ج462/3).

(11) المصدر السابق، ج69/2، والأنف: العزة والكبرياء، واللَّبُّ: العقل.





فقله: (سَقِيًّا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، وهو دعاء، وتقدير الكلام: سقاء الله سَقِيًّا.  
وقوله أيضًا (من الكامل):

لا مَرَحَبًا بِيِيَاضِ رَأْسِي زَائِرًا أَعْيَا عَلَيَّ حُلُولُهُ وَرَحِيأُهُ<sup>(1)</sup>

أي: لا رُحْبَ رَحْبًا، وهو مصدر وقع موقع الدعاء<sup>(2)</sup>. فهو مفعول مطلق، والتقدير: لا رحب موضعه مرحبًا، ويجوز ويجوز إعرابه مفعولًا به، والتقدير: لا لقي مرحبًا.

ومثال الأمر قوله (من الكامل):

فَخَرًّا بَنِي عَمِّ الرَّسُولِ فَأَنْتُمْ أَزْكَى الْمَغَارِسِ فِي الْأَنْجَامِ وَأَطْيَبُ<sup>(3)</sup>

أي: افخروا بنبي عم الرسول.

وقوله أيضًا (من الطويل):

فَبُشْرِي بِمَا بُأَعَتْهُ مِنْ إِرَادَةٍ وَشُكْرًا لِمَا أَوْتَيْتَهُ مِنْ نَجَائِكَا<sup>(4)</sup>

أي: واشكر الله شكرًا، أما (بُشْرِي) فهي من البشارة؛ أي: الخبر السار، مبتدأ، وساخ الابتداء به؛ لأنه منوعت تقديرًا؛ أي: بشرى عظيمة، والخبر محذوف جوازًا على القاعدة العامة للحذف، والتقدير: فبُشْرِي لك.

وقوله (من الوافر):

إِيَابًا أَيُّهَا الْمَوْلَى إِيَابَا فَعَبُدْ إِنْ أَسَاءَ فَقَدْ أَنَابَا<sup>(5)</sup>

الشاهد: مجيء (إِيَابًا) مصدرًا نائبًا عن فعله، وهو واقع في الطلب؛ لأنه بمعنى (أَبُ)، وهذا المصدر نائب عن فعله في الدلالة على معناه، وفي تحمل ضميره المستتر، الذي يصير بعد حذف الفعل فاعلًا للمصدر، والتقدير: أَبُ أَنْتَ.

ومثال الاستفهام التعجبي قوله (من الوافر):

أَسْخَطًا بَعْدَ سُخْطٍ وَأَزُورًا وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

وَأَنْتَ أَرَيْتَنِي فِي كُلِّ بَاغٍ وَنَأْيًا بَعْدَ نَأْيٍ وَأَجْتَنِبُ أَسْخَطًا

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج3/84).

(2) الرماني، شرح كتاب سيبويه (ص428)؛ أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/192).

(3) ديوان الشريف المرتضى (ج1/102).

(4) المصدر السابق، ج449/2.

(5) المصدر نفسه، ج47/1.

(6) المصدر نفسه، ص50.

(7) المصدر نفسه، ج314/3.

(8) المصدر نفسه، ج326/2، والأعلام: جمع علم، وهو العلامة التي يُهتدى بها.



- أ- مصادر مسموعة:
- (حاشن لله): ورد في قول المرتضى (من الخفيف):  
رَقَبْتُ أَهْلَ الْخِيَامِ يَوْمًا قَنُوعًا<sup>(1)</sup> حَاشَنَ اللَّهُ أَنْ أَكُونَ وَقَدْ فَا
- فقال: (حاشن لله)؛ أي: تنزيهاً لله وبراءةً، فهو مصدر وقع بدل فعله، واستدلَّ النحاة على مصدريته بقراءة التنوين لقوله تعالى: حَاشَ لِلَّهِ<sup>(2)</sup>، وبقراءة الإضافة، نحو: معادُ الله، فهو مفعول مطلق في محلِّ نصبٍ، وهو مبني؛ لشبهه بـ (حاشا) الحرفية لفظاً ومعنى، وذهب بعض النحاة إلى كونه اسمَ فعلٍ؛ لبنائه، ومعناه: تبرأتُ، أو أتبرأ، ورُدَّ بإعرابه في بعض اللغات<sup>(3)</sup>.
- وقدَّ هولاء الآية على معنى: برئ الله، بزيادة اللام، كزيادتها في قوله تعالى: هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوَعَّدُونَ<sup>(4)</sup>.
- (صَبْرًا): ورد في قول المرتضى (من مجزوء الكامل):  
بِوَإِنْ أَسْنَأَنْ بِنَا صَنِيعًا<sup>(5)</sup> صَبْرًا عَلَى مَضَضِ الْخُطُوبِ
- فقال: (صَبْرًا عَلَى مَضَضِ الْخُطُوبِ)؛ بمعنى: اصبر، وهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، وقد ورد في مقام تذكُر الشدَّة.
- (قَسَمًا): ورد في قول المرتضى (من الخفيف):  
نُ وَيُكْسَى فَوْقَ السَّاتِرِ سِتَارًا<sup>(6)</sup> قَسَمًا بِالَّذِي تُسَاقُ لَهُ الْبُؤْدُ
- بمعنى: أقسمُ قسمًا، والمصدر (قَسَمًا) كثير الدوران في كلام العرب، فهو من المصادر المسموعة المطرَّدة.  
ب- مصدر مُؤكَّد لنفسه:
- (صَنِيع): ورد في قول المرتضى (من المتقارب):  
قَلَمًا عَزَمْتُ سَبَقْتُ الْعَجُولًا<sup>(7)</sup> تَغَاضَيْتُ عَنْهَا صَنِيعَ الْبَطِيِّ
- الشاهد: (تَغَاضَيْتُ عَنْهَا صَنِيعَ الْبَطِيِّ). وجه الاستشهاد: مجيء (صَنِيع) مصدر مُؤكَّد لنفسه؛ لأنَّ الصنيع هو التغاضي، لا يحتمل معنىً آخر، فلهذا هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، والمعنى: صنعت ذلك صنيعَ البطيِّ.
- ت- مصدر مُؤكَّد لغيره:
- (حَقًّا): ورد في كلامه على الطيف (من الكامل):  
مَا زَالَ يَخْدَعُنِي بِأَسْبَابِ الْكَرَى حَتَّى حَسِبْتُ بِأَنَّهُ حَقًّا مَعِي<sup>(8)</sup>
- الشاهد: (حَسِبْتُ بِأَنَّهُ حَقًّا مَعِي). وجه الاستشهاد: مجيء (حَقًّا) مصدر مُؤكَّد لغيره، وأصل الكلام: حَسِبْتُ بِأَنَّهُ مَعِي حَقًّا، فالمصدر (حَقًّا) واقعٌ في الأصل بعد جملة تحتمل أكثر من معنى؛ لأنَّ المعية قد تكون جسدياً، أو قلبياً، أو ذاكرةً، أو عقلاً، أو خيالاً، أو غير ذلك، لكنَّ المرتضى لما قال: (حَقًّا)، فحينئذٍ أكَّد المعنى المراد، وهو محبوبته الحقيقية لا طيفها، إذ خدعه الكرى، فظنَّ أنَّ محبوبته معه.

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج2/219).

(2) [يوسف:31].

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/283).

(4) [المؤمنون:36]؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/246).

(5) ديوان الشريف المرتضى (ج2/223).

(6) المصدر السابق، ص23، والبدن: جمع بَدَنَة، وهي الحيوان المعد للنحر.

(7) المصدر نفسه، ج17/3.

(8) المصدر نفسه، ج275/2.



ث- مجيء مصدر حسيّ بعد جملة على جهة التشبيه: ورد في قوله (من الوافر):  
وَلِأَقْوَامٍ تَطَوَّافٌ عَلَيْهِمْ وَالرُّكُومِ الْيَمَانِي (1)

الشاهد: (وَلِأَقْوَامٍ تَطَوَّافٌ عَلَيْهِمْ) وجه الاستشهاد: نصب المصدر (طَوَّافُهُمْ) بفعل مَحْذُوفٍ وجوباً؛ لكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهيّاً، وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، وهو المصدر الأول (تَطَوَّافٌ)، وعلى صاحبه، وصاحب المصدر هو مجرور اللام (الأقوام)، ولا يصلح المصدر الأول أن يكون عاملاً في الآخر؛ لأنّه لا يصحّ أن يقع موقعه فعل، لا مع موصول حرفي ولا بدونه، فالمعنى لا يحتمل ذلك، فهذا يكون المصدر (طَوَّافُهُمْ) منصوباً بفعل محذوف وجوباً؛ لأنّ الكلام يتضمن معنى الفعل، فقول المرتضى: (وَلِأَقْوَامٍ تَطَوَّافٌ عَلَيْهِمْ) معناه (يطوفون)، ولهذا صحّ نصب ما بعده؛ لصحة تقدير الفعل مكانه.

ويجوز رفعه بدلاً، أو نعتاً على تقدير (مثل)، والرفع واجب في نحو: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء؛ لأنّه مصدر معنوي، لا علاجي، والمصدر العلاجي هو ما يقتضي إحداثه إلى علاج بتحريك أحد الأعضاء، كالشتم، والضرب، خلافاً للمعنوي، كالذكاء، والعلم<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك قول المرتضى (من الوافر):

نَصِيبٌ مُصَادِجِي مَنِّي حَنِينٌ حَنِينُ الرَّائِمَاتِ إِلَى الْفِصَالِ (3)

ويجب الرفع أيضاً في قولك: صوته صوتٌ حمار؛ لأنه لم يسبق بجملة، وفي قولك: فإذا عليه نوحٌ نوحُ الحمام، وإذا في الدار صوتٌ صوتٌ حمار؛ لعدم اشتغال الجملة المتقدمة على صاحبه، ويجوز نصبه في هذين المثالين على الحالية<sup>(4)</sup>.

### مسألة (1): لا يعمل الفعل في مصدرين

قرّر النحاة أنّ الفعل لا يكون عاملاً في مصدرين؛ إذ لا يُعطى مما يطلبه إلا شيئاً واحداً، فلا يصحّ أن تقول: قام زيدٌ قيماً قومةً واحدةً، وضربتُ زيداً ضرباً ضربُ الأمير اللّصّ، ونحو ذلك، فإذا ورد في الكلام ما ظاهره ذلك، فهو محمول على إضمار فعل، أو على البدلية<sup>(5)</sup>.

ولهذا خرّج النحاة مثال سيبويه: أَعْلَمْتُ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينِ إِعْلَامًا، على انتصاب (العلم) بفعل محذوف<sup>(6)</sup>، ولا يجوز نصب (قائماً) في مثال سيبويه على الحالية؛ لأنه يلزم حينئذٍ أن يكون المفعول الثالث هو الثاني في المعنى، والعلم ليس زيداً، فعلى ذلك (قائماً) مفعول ثالث<sup>(7)</sup>.

وأجاز بعض العلماء أن يعمل الفعل في مصدرين، إذا كان أحدهما مصدرًا مؤكّداً، والآخر مُبَيِّنًا، وردّه العلماء؛ لأنّ المبيّن يتضمّن التأكيد<sup>(8)</sup>.

وقد ورد في ديوان المرتضى ما ظاهره عمل الفعل في مصدرين، وذلك في موضعين:

1- قوله في الرثاء (من السريع):

وَلَفَّهُمْ لَمَّ لَقَا بِأَيْدِي الْقَتَا لَفَّ الصَّابَا لِلْعُصْبَانِ الرَّطَّابِ (9)

الشاهد: (وَلَفَّهُمْ لَمَّ لَقَا الصَّابَا لِلْعُصْبَانِ)، ظاهر البيت يُوهم عمل الفعل في مصدرين، ومنع ذلك النحاة؛ لأنّ الفعل إنما يُعطى مما يطلبه شيئاً واحداً، فعلى ذلك قوله: (لَمَّ) مفعول مطلق مُؤكّد للفعل، أمّا المصدر الآخر النوعي، فهو منصوب بإضمار فعل أو على البدلية، وأجاز بعضهم نصبه بالفعل الظاهر؛ لأنّ أحدهما مؤكّد، والآخر مُبَيِّن.

2- قوله (من الرجز):

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج3/436).

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/507).

(3) ديوان الشريف المرتضى (ج3/143)، والرائمات؛ أي: النوق، والفصيل: صغار الإبل.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/194).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/218).

(6) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج1/73)؛ الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/218).

(7) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج1/73).

(8) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/218، 219).

(9) ديوان الشريف المرتضى (ج1/135).



بُعِدَتْ يَا يَحْيَى بُعَادَ الْهَالِكِ بَعَادًا لَا قِيسَالَ وَلَا مُتَارِكًا<sup>(1)</sup>

ولا يتخرَّج هذا الشاهد على القول الآخر؛ لاشتراط الاختلاف في الغرض، فكلتا المصدرين في البيت نوعي.

مسألة (2): إعراب (طولاً) في قول المرتضى (من الكامل):

بَيْنِي وَبَيْنَكَ شَاهِقٌ لَا يُرْتَقَى طُولًا وَبَابٌ لِلْمَنِيِّ مُرْتَجِحٌ<sup>(2)</sup>

يجوز نصب (طولاً) في البيت حالاً من مرفوع (يُرْتَقَى)، أو مفعولاً مطلقاً؛ لأنه من معنى الفعل، وعلى هذين الوجهين تخرَّج (طولاً) في قوله تعالى: **وَكُن تَبَعًا لِجِبَالٍ طُولًا**<sup>(3)</sup>، وذكر السمين الحلبي وجهين آخرين، أحدهما: نصبه مفعولاً لأجله، والآخر: نصبه تمييزاً، ثم ضَعَفَهُمَا؛ لعدم المعنى<sup>(4)</sup>. وفي ظني أن إعرابه تمييزاً مُنَجَّه، فهو محول عن مضاف، وهو في الآية محول عن مفعول به، والتقدير: لَنْ تَبْلُغَ طُولَ الْجِبَالِ، وفي البيت محول عن نائب فاعل، والتقدير: لا يُرْتَقَى طَوْلُهُ.

### نتائج البحث

توصَّل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- مجيء عامل المفعول المطلق فعلاً، ومصدرًا مثله لفظاً ومعنى، ومصدرًا مثله في المعنى دون اللفظ، ووصفاً موافقاً له لفظاً ومعنى، وموافقاً له في المعنى دون اللفظ.
- 2- مجيء المصدر النوعي مجموعاً، ومنع بعض النحاة، وجعل ما ورد منه من باب المسموع الذي يحفظ ولا ينفاس.
- 3- ورد المفعول المطلق في شعر المرتضى مؤكداً، ومبيناً للنوع، وللعدد، ونائباً عن فعله، وبهذا استوفى أغراض المفعول المطلق جميعاً.
- 4- ورد في ديوانه سبعة من نواب المصدر، هي: صفة المصدر، ونوعه، ومرادفه، وما أضيف إليه، وآلته، ومشاركه في الاشتقاق، وهو اسم المصدر، وكلمة (مرة)، ولم يرد ثلاثة من نوابه، وهي: العدد، والإشارة إليه، وضميره العائد عليه.
- 5- حُذِفَ عامل المفعول المطلق وجوباً؛ لإقامة المصدر مقام فعله، ومن هذه المصادر:
  - أ- مصادر لا أفعال لها في كلام العرب، واستعمل المرتضى منها: (ويح)، و(ويب).
  - ب- مصادر لها أفعال، وهي قسمان: مصادر طلبية، ورد منها الدعاء، نحو: سقيًا، وبعداً، والأمر، نحو: فخرًا، وشكرًا، وإيابًا، والاستفهام التعجب، نحو: (أسخطًا)، والاستفهام التوبيخي، نحو: (أضنًا)، ومصادر خبرية، منها المسموع، نحو: حاشَ اللهُ، وصبرًا، وقسمًا، والمؤكد لنفسه، نحو: صنيع، والمؤكد لغيره، حقًا، والمصدر الحسي بعد جملة على جهة التشبيه.
- 6- ورد في الديوان ما ظاهره عمل الفعل في مصدرين، ومنع النحاة هذه المسألة، وخرَّجوها على إضمار فعل، أو على البدلية، وأجاز بعضهم المسألة إذا كان أحدهما مؤكداً والآخر مُبيناً.

### المصادر والمراجع

1. الأزهرى، زين الدين المصري خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى. (د. ت). شرح الأزهرية. القاهرة: المطبعة الكبرى ببولاق.
2. الأزهرى، زين الدين المصري خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى. (2000م). شرح التصريح على التصريح أو التصريح بمضمون التصريح في النحو. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

(1) ديوان الشريف المرتضى (ج2/453).

(2) المصدر السابق، ج1/230، ومرتج؛ أي: مغلق.

(3) [الإسراء:37]؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج2/822).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج7/355).



3. الأشموني، علي بن محمد. (1998م). شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
4. الأفغاني، سعيد بن محمد. (2003م). الموجز في قواعد اللغة العربية. (د. ط). بيروت: دار الفكر.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). اللمع في العربية. تحقيق: فائز فارس. (د. ط). الكويت: دار الكتب الثقافية.
6. الجوزي، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد. (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: نواف الحارثي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
7. الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1992م). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
8. حسن، عباس. (د. ت). النحو الوافي. ط15. القاهرة: دار المعارف.
9. أبو حيان، محمد بن يوسف. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.
10. أبو حيان، محمد بن يوسف. (د. ت). التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هندراوي. ط1. دمشق: دار القلم.
11. ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2007م). توجيه اللمع. تحقيق: فايز دياب. ط2. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
12. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي. (1900م). وفيات الأعيان. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط). بيروت: دار صادر.
13. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (1998م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي. (د. ط). (د. ن).
14. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي. (2002م). الأعلام. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.
15. ابن السراج، محمد بن السري بن سهل. (د. ت). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (د. ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
16. السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف. (د. ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د. ط). دمشق: دار القلم.
17. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. (د. ط). مصر: المكتبة التوفيقية.
18. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين. ط1. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
19. الشريشي، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى. (2006م). شرح مقامات الحريري. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
20. ابن الصانع، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي. (2004م). اللحة في شرح الملح. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
21. الصَّبَّان، أبو عرفان محمد بن علي الصبان الشافعي. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
22. ابن عصفور، علي. (1972م). المقرب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري. ط1. (د. ن).
23. ابن عصفور، علي. (1996م). الممتع الكبير في التصريف. ط1. لبنان: مكتبة لبنان.
24. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن. (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث.
25. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (د. ت). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د. ط). القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
26. الغلابيني، مصطفى. (1993م). جامع الدروس العربية. ط28. بيروت: المكتبة العصرية.
27. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط1. (د. ن).



28. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي. (1990م). شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. ط1. الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
29. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.
30. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي. (2006م). شرح التسهيل. تحقيق: محمد عبيد. ط1. المنصورة: مكتبة الإيمان.
31. المرتضى، أبو القاسم علي بن الطاهر. (1997م). ديوان الشريف المرتضى. ط1. بيروت: دار الجيل.
32. المستعصي، محمد بن أيذمر. (2015م). الدر الفريد وبيت القصيد. تحقيق: كامل سلمان الجبوري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
33. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح. (2005م). شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. (د. ط). بيروت: المكتبة العصرية.
34. ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (2007م). شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
35. ابن الناظم، محمد. (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
36. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د.ط). الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
37. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. (د.ت). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: عبد الغني الدقر. (د.ط). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
38. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله. (1999م). علل النحو. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.